البؤر الزراعية والرعوية

بشكل ظاهري يبدو أن هناك مساران مختلفان ومنفصلان لا علاقة بينهما ولكن في حقيقة الأمر فإنهما بمثابة مسار واحد فقط:

اولا: **المسار الرسمي**: حيث تستولى حكومة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية بطرق رسمية تحت مسميات قانونية سنتها لهذا الغرض وبهذا الصدد لجأت حكومة الاحتلال إلى سلسلة من الإجراءات والآليات للسيطرة على الأراضي المحتلة عام 1967 والتي تتمثل في ضم مدينة القدس الشرقية وإجراءات التهويد المستمرة فيها إلى يومنا هذا، إعلان أراضي دولة، محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد، إغلاق مناطق بحجج عسكرية، مناطق نفوذ للمستعمرات، إقامة جدار الضم والتوسع العنصري وعزل مناطق خلفه وأوامر منع البناء الخاصة بالجدار، وبناء المستوطنات وتخصيص أراضي لتوسعها الاستيطاني، والسيطرة على مصادر المياه، واستغلال ما يعرف بقانون أملاك الغائبين للسيطرة على الممتلكات والأراضي الفلسطينية مثلما حدث في الشيخ جراح في مدينة القدس، وهذا أدى إلى السيطرة والاستيلاء على 2380 كم^2 من المناطق المصنفة (ج) في أراضي الضفة الغربية.

أيضا سعت مختلف سلطات حكومة الاحتلال إلى تشجيع المستوطنين على الانتقال للسّكن في المستوطنات وإقامة وتطوير مبادرات اقتصاديّة فيها وفي محيطها، حيث تقدّم الدّولة عبر قنوات رسميّة وغير رسميّة الكثير من الامتيازات والمحفّزات للمستوطنين ومستوطناتهم وتقديم امتيازات كبيرة في مجال الإسكان حتى يتمكّن حتى من يعدمون الإمكانيّات الماليّة الكافية من شراء منزل في المستوطنات والانتقال للسّكن هناك، تعدّ هذه الامتيازات من عوامل سُرعة تزايُد السكّان في مستعمرات اليهود الأرثوذكس الكبيرة في الضفة الغربيّة مثل (موديعين عيليت، وبيتار عيليت)، حيث بلغ عدد المستعمرين فيهما 140 الف مستعمر، إضافة إلى ذلك هناك نحو ثلاثين مستعمرة – بعضها متينة اقتصاديّاً – يحصل سكّانها على امتيازات ضريبيّة كبيرة تصل إلى 200 ألف شيكل سنويّاً لكلّ مستوطن.

كذلك تقدّم السّلطات الإسرائيليّة امتيازات ومحفّزات للمناطق الصّناعيّة في الضفة الغربيّة عبر تخفيض أسعار الأراضي ودعم تشغيل القوى العاملة، وهذا بدوره يشجّع تزايُد عدد المصانع في المناطق الصناعيّة الإسرائيليّة في الضفة الغربيّة بشكل متواصل. كذلك تشجّع الدّولة اليهود على إقامة بؤر استيطانيّة زراعية جديدة في الضفة الغربيّة والاستيلاء من خلالها على مساحات واسعة من الأراضي الزراعيّة والمراعي الفلسطينيّة أقيمت خلال العقد الأخير نحو 59 بؤرة استيطانيّة زراعية استولت فعليّاً على عشرات آلاف الدّونمات.

ثانيا: **المسار غير الرسمي** (عبر المستوطنين واعتداءاتهم): حيث يرغب المستعمرون في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال اعتداءاتهم على الأراضي الفلسطينية والمواطنين وبدعم مباشر ورئيسي من حكومة الاحتلال التي تتيح لهم السيطرة والبقاء في الاراضي الفلسطينية بهدف السيطرة والاستيلاء على الاراضي التي لم تستطيع الطرق الرسمية سلبها وهذا يعد جزء من استراتيجية نظام الفصل العنصري الإسرائيلي الساعي إلى ضم وقضم مزيد من الأراضي الفلسطينية وبالتالي اعتداءات المستعمرين هي جزء من سياسة حكومة الاحتلال حيث تسمح وتتيح وتنفذ وتشارك فيه.

تسمح حكومة الاحتلال للمستوطنين بالسيطرة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي سلبت بالقوة من خلال إنشاء البؤر الاستعمارية والتي لا تختلف عن المستعمرات الاستيطانية سوى في أنها أقيمت بدون ترخيص رسمي من حكومة الاحتلال أو خطة

تسمح لهم بالبناء، وتساهم الحكومة الإسرائيلية في دعم المستعمرين من خلال توفير الحماية وشق الطرق وتزويدهم بالكهرباء والماء وتقديم الدعم عبر قنوات حكومية ومجالس المستوطنات ومنح افضلية لمشاريع اقتصادية ومنشآت زراعية ودعم مزارعين وحماية قانونية ضد الالتماسات التي تطالب بإخلائهم.

في المقابل وعلى الرغم من توثيق آلاف الاعتداءات على الفلسطينين من قبل المستعمرين والذي أصبح جزءاً من روتين نظام الاحتلال في الضفة الغربية لم يترك أي أثر بحيث استمرت الاعتداءات والتي شلمت الضرب والرشق بالحجارة واحراق الحقول والمراعي وتقطيع الأشجار وحرق وإعطاب السيارات وسرقة الثمار واطلاق الرصاص واستهداف المنازل وطرد الرعاة والمزارعين والسيطرة على مصادر المياه، ويمتنع الجيش عن لجم ومنع المستعمرين وعوضا عن ذلك يقوم باعتقال وطرد أصحاب الحق ويعتدي عليهم ويوفر الحماية للمستعمرين.

ويسعى نظام الاحتلال الإسرائيلي المسيطر على كافة المناطق ما بين النهر والبحر إلى تحقيق تفوق يهودي في هذه المناطق ومن أجل تحقيق هذا الهدف؛ قسم الأراضي والسكان الفلسطينيين إلى وحدات شتى وخصص للفلسطينيين في كل وحدة رزمة مختلفة من الحقوق وجميعها منقوصة مقارنة بالحقوق الممنوحة للمواطنين اليهود المقيمين في نفس المناطق التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال، في إطار هذه السياسة جرى تجريد الفلسطينيين من حقوق كثيرة بما فيها حق تقرير المصير. وتقوم سياسة الاحتلال على هندسة أو تشكيل الحيز بطرق عدة منها الهندسة الديمغرافية للحيز بواسطة قوانين وأوامر منح مكانة مواطن إسرائيلي لجميع يهود العالم ولا تتيح منح جزء من التسهيلات للفلسطينيين، والتشكيل المادي للحيز المكاني عبر السيطرة والاستيلاء على ملايين الدونمات وإقامة المستوطنات والبؤر الاستعمارية وأحياء لليهود فقط وعزل ودحر الفلسطينيين في معازل وكنتونات منفصلة وغير متصلة جغرافياً والتي تؤثر وتقيّد حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين.

النظام الذي يسعى عبر قوانينه وممارسته واعتداءته المنظمة في كافة الأراضي التي يسيطر عليها إلى تحقيق وإدامة تفوق من البشر على جماعة أخرى من البشر هو نظام أبارتهايد والذي لم ينشأ في وقت قصير ولكن منذ قيام هذا الكيان المحتل على أراضي فلسطين حيث جرى تفعيل وخلق قوانين وفرض مزيد من الوقائع والإجراءات على الأرض سعيا إلى تحقيق التفوق اليهودي في كافة الأراضي المحتلة عام 1948 و1967.

أيضا ينص قانون الأساس الذي سنّ في العام 2018 على حق تقرير المصير للشعب اليهودي وحده فقط ويقر تمييز اليهود عن غير اليهود ليس في الأراضي المحتلة ولكن في العالم أجمع تمييز أساسي شرعي، كذلك نوايا الضم الرسمي الذي صرح به بشكل علني لكبار المسؤولين لأجزاء إضافية من الضفة الغربية والذي أوقف بشكل رسمي لاحقا، ولكن على الأرض ما زال الضم قائماً ويمارس على الأرض.

المزرعة الاستيطانية (بؤرة ام زوكا)

بدأ إنشاء البؤر الزراعية في العام 1984، وأول بؤرة زراعية أقيمت هي بؤرة "هار سيناي" والتي أقيمت على أراضي المواطنين في محافظة الخليل وبلغ عدد سكانها 850 مستعمراً حينها.

خارطة (15): توضح توزيع البؤر الزراعية والرعوية على أراضي الضفة الغربية

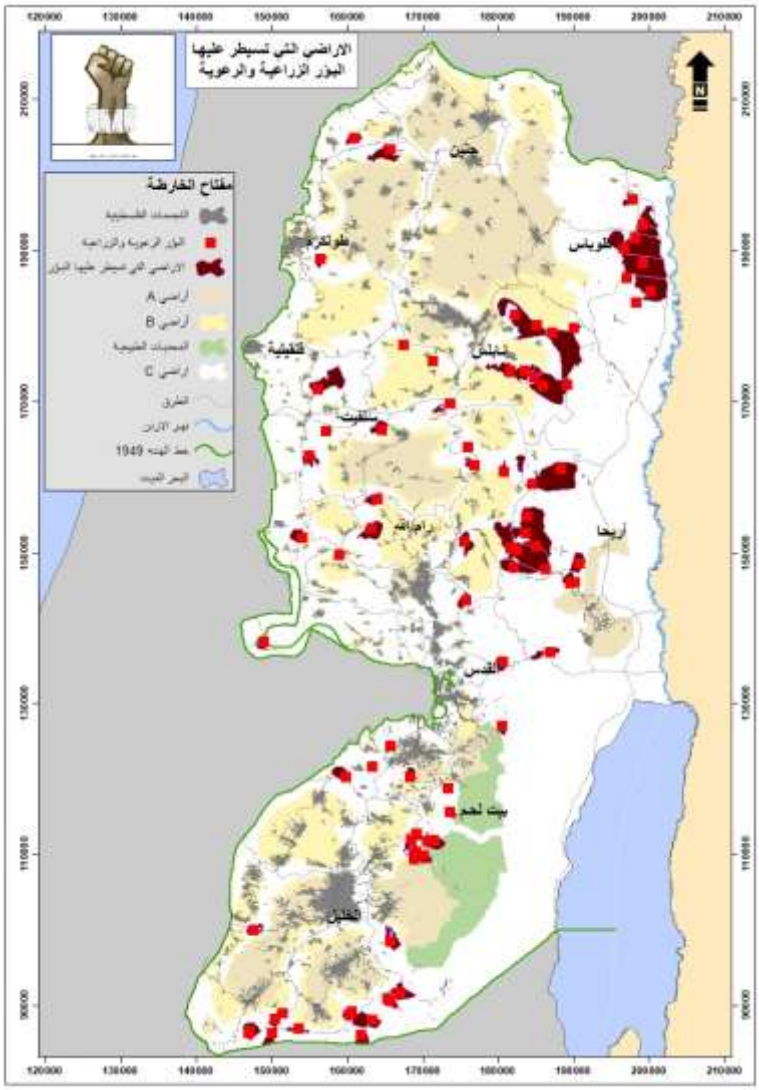

وقد بلغ عدد البؤر الزراعية التي أقيمت على أراضي المواطنين ما مجموعه 82 بؤرة زراعية حتى هذه اللحظة، وتسيطر هذه البؤر على مساحة تقدر بـ 270 ألف دونم تقريباً، وبلغ عدد البؤر المختلطة (بؤر تجمع ما بين السكن والزراعة والرعي) ست بؤر مختلطة.

تتمثل أهداف إقامة البؤر الزراعية والرعوية بالنقاط التالية:

أولاً: ربط المستعمرات من خلال السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي.

ثانيا: عزل البلدات الفلسطينية عن بعضها وعزل السكان عن والمصادر الطبيعية .

ثالثاً: تهجير الفلسطينيين والتضييق عليهم وضرب الديمغرافيا وتحديداً في الأغوار.

رابعاً: خلق جيوب استيطانية استعمارية جديدة، تحاصر الفلسطينيين، وتشكل امتداداً شاسعاً للمشروع الاستيطاني.

خامساً: السيطرة على الموارد الفلسطينية، وتحديداً في السفوح الشرقية للضفة الغربية.

وتنتشر وتسيطر البؤر الزراعية والرعوية على 270 كم^2 وتمثل حوالي 8% من مساحة اراضيC ، من الأمثلة على السيطرة والاستيلاء على الاراضي «6» بؤر رعوية وزراعية تسيطر على 49 كم^2 شرقي طوباس.

خارطة (16): توضح سيطرة 6 بؤر رعوية زراعية على 49 كم2 شرقي طوباس

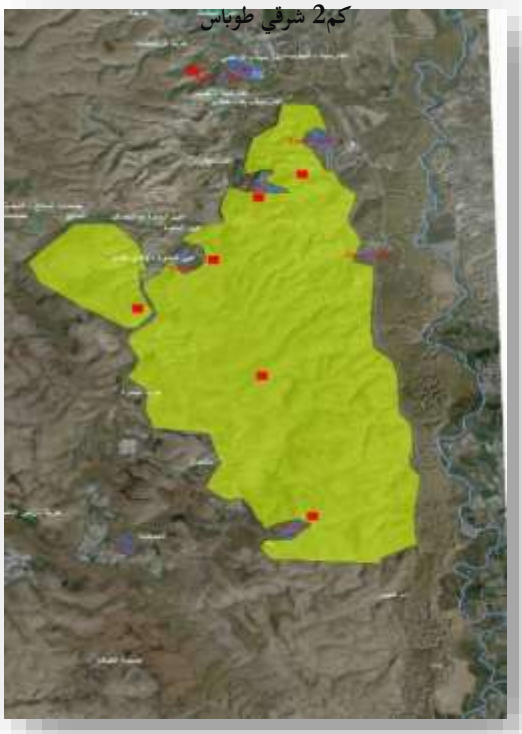

تسارع إنشاء البؤر الزراعية الاستيطانية

بدأ إنشاء ما يعرف بالبؤر الزراعية في العام 1984، أول بؤرة زراعية هي بؤرة هار سيناي والتي أقيمت على أراضي المواطنين في محافظة الخليل وبلغ عدد سكانها 850 مستعمراً. توالى إنشاء البؤر الزراعية ووصل عددها حتى العام 2012 ما مجموعه 18 بؤرة زراعية موزعة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية، بعد العام 2012 تسارع إنشاء البؤر الزراعية على أراضي الضفة الغربية، في العام 2013 أنشأت بؤرة زراعية واحدة على أراضي المواطنين في محافظة نابلس.

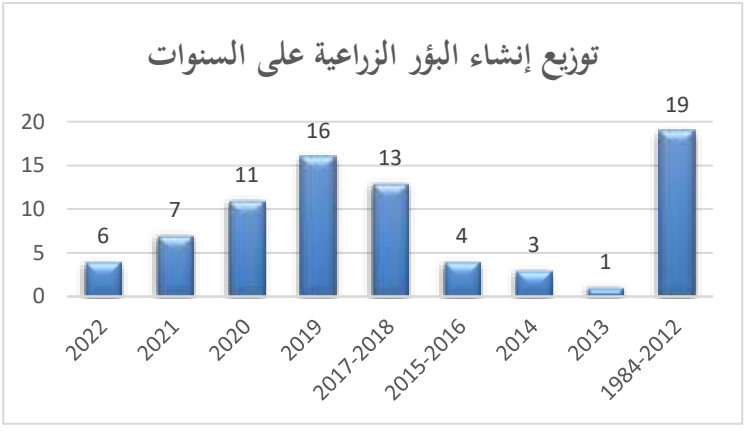

في العام 2014 أنشأت 3 بؤر زراعية على أراضي المواطنين في محافظات بيت لحم (2) وطوباس(1) ، في العامين 2015-2016 أنشأت 4 بؤر في محافظات القدس ورام الله وسلفيت وطوباس. في العامين 2017-2018 أنشأت 12 بؤرة زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (6) طوباس (2) رام الله (2) نابلس (2). في العام 2019 وحده أنشأت 15 بؤرة زراعية على أراضي المواطنين في محافظات رام الله (8) بيت لحم (2) أريحا (1) القدس (1) جنين (1) الخليل (1) طولكرم(1) في العام 2020 تم إنشاء ما مجموعه 11 بؤرة زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (4) نابلس (3) رام الله (4) سلفيت(1) في العام 2021 تم إنشاء 7 بؤر زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (3) بيت لحم (2) أريحا (1) رام الله (1) سلفيت (1) في العام 2022 وحتى هذه اللحظة تم إقامة 6 بؤر زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (1) رام الله (1) نابلس (1) سلفيت (1) طوباس (2).

أمثلة على بؤر زراعية ورعوية:

المثال الأول: البؤرة الزراعية أم زوكا، الأغوار الشمالية

المزرعة الاستيطانية أم زوكا هي واحدة من ست بؤر زراعية أنشأها مستوطنون في الأغوار الشمالية خلال السنوات الخمس الأخيرة. أقيمت هذه "المزرعة" في العام 2016 في موقع كانت تقع فيه قرية فلسطينية تدعى خربة المزوقح والتي دمرتها إسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية. تسيطر البؤرة على 14,000 دونم، وتمنع المواطنين الفلسطينيين من الرعي أو الوصول إلى أراضيهم.

خارطة (17): البؤرة الزراعية أم زوكا، الأغوار الشمالية

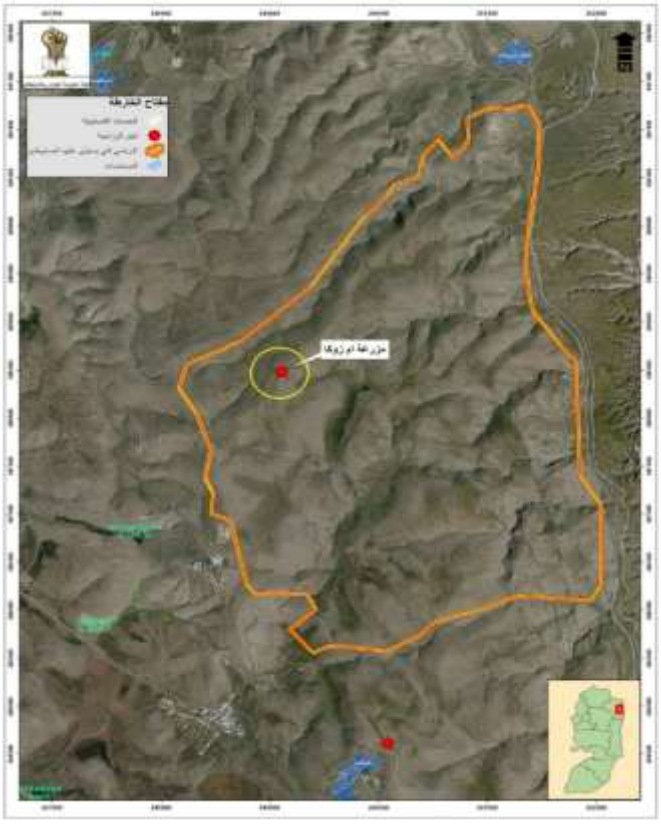

المثال الثاني: البؤرة الزراعية مور والبؤرة الزراعية شبتا، جنوبي الخليل

البؤر الاستيطانية مزرعة مور ومزرعة شبتا انشأها المستوطنون في جنوب الخليل من أجل طرد السكان والمزارعين الفلسطينيين ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، وتأسست بؤرة مور سنة 1999 وبؤرة شبتا 2017 وتستولى البؤرتان على 3,180 دونم.

خارطة (18): البؤرة الزراعية مور والبؤرة الزراعية شبتا

المثال الثالث: البؤرة سيدا بار، الريسان، غربي رام الله

المزرعة الاستيطانية سيدا هي بؤرة زراعية أنشأها مستوطنون في منطقة الريسان غربي رام الله، أقيمت هذه "المزرعة" في العام 2017 على أراضي المواطنين في قريتي كفر نعمة ودير ابزيع، وتسيطر البؤرة على ما مساحته 750 دونم معلنة أصلاً أراضي دولة، وتمنع الموطنين الفلسطينين من استصلاح وزراعة أو حتى الوصول إلى أراضيهم.

خارطة (19): البؤرة الزراعية مزرعة سيدا بار في الريسان غرب رام الله

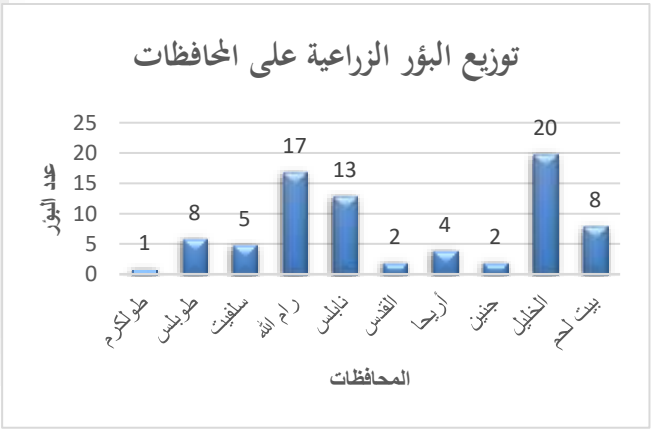

ويتركز وجود هذه البؤر في مجموعة من المحافظات، بلغ عدد البؤر الزراعية في محافظة الخليل 20 بؤرة، كأعلى محافظة من حيث عدد البؤر، تليها محافظة رام الله بـ17 بؤرة زراعية، تليها محافظة نابلس بـ13 بؤرة زراعية، ثم محافظة بيت لحم بـ 8 بؤر، طوباس بـ 6 بؤر، سلفيت بـ 5 بؤر، أريحا 4 بؤر، جنين بؤرتين، طولكرم بؤرة واحدة.